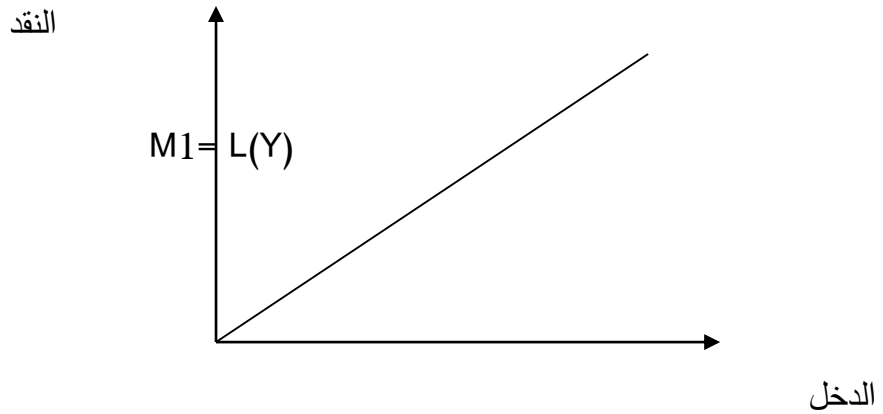


توازن سوق النقد

ركز الفكر الكينزي على دور النقد كأداة ادخار للقيم (مستودع للقيم) وميز بين ثلاث دوافع مختلفة للاحتفاظ بالنقد.

1-الطلب على النقود بدافع المعاملات: يعتبر دافع المعاملات العامل الرئيسي الذي يحفز الأفراد والمشروعات على الاحتفاظ بثروتهم في شكل نقود، وهو أكثر الدوافع شيوعا ويبين على خاصيتين هما: الثقة في النقود والراحة في استعمالها، ويطلق على النقود التي يستلزمها النشاط لأغراض المعاملات مصطلح النقود الفعالة أو العاملة، فالأفراد يفضلون النقود " السائلة " لمواجهة المدفوعات النقدية التي تستلزمها المعاملات المختلفة في حياتهم اليومية فهي الفترة الواقعة بين استلامهم لدخولهم في شكل رواتب وأجور واجراء المدفوعات النقدية (أي ما يطلق عليه فترة الدخل والانفاق).

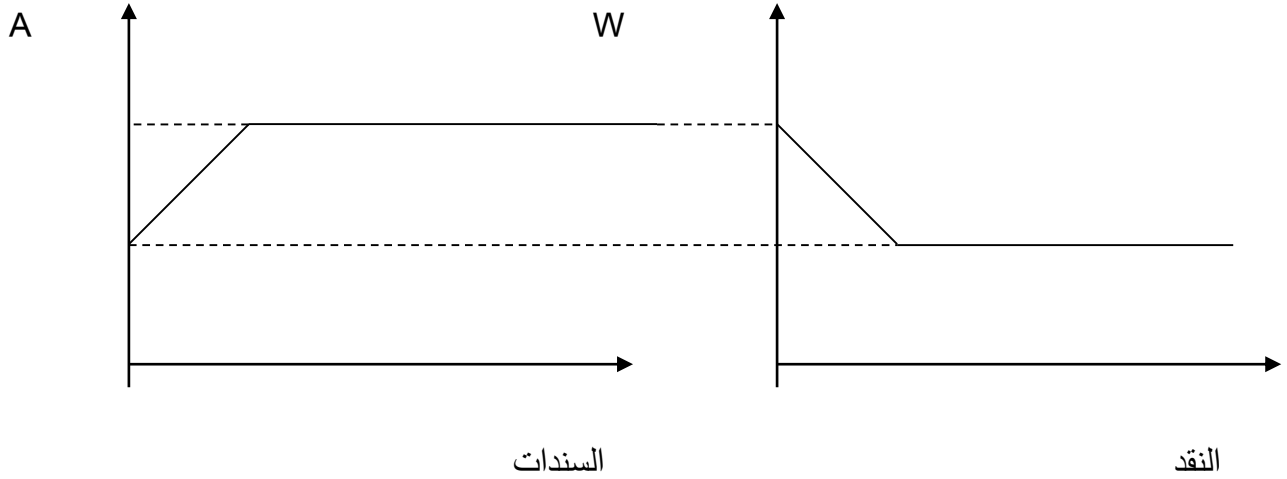
وتتوقف كمية النقود أو حجم الأرصدة النقدية بدافع المعاملات على مستوى الدخل القومي، وعلى حجم المبادلات وكذلك سرعة دوران النقود، رغم أن العلاقة بينهم ليست ثابتة على الدوام، وفي المدة الطويلة ، إلا أنه يمكن اعتبارها ثابتة في المدة القصيرة، وهي دالة متزايدة. والشكل التالي يوضح دالة طلب النقد بدافع المعاملات عند كينز .



الطلب على النقد بدافع الاحتياط: يقصد بدافع الاحتياط، الدافع الذي يجبر الأفراد والمشروعات على طلب النقود (الاحتفاظ بها) لمواجهة ما يحدث من ظروف طارئة وهو دافع الحيلة والحذر لما قد يحدث من انفاق غير متوقع في المستقبل. ويتوقف هذا الطلب على مستوى الدخل القومي فيزيد بزيادته وينقص بنقصانه ويمثل كل من الطلب على النقود بدافع الاحتياط والطلب على النقود بدافع المعاملات الجزء الأكبر من مجموع الطلب على النقود واستنادا لما سبق فإن طلب النقد من أجل الاحتياط هو دالة مستقرة ترتبط بمستوى الدخل ولا ترتبط بمعادلات الفائدة. ومنه فإن الطلب على النقد كالاحتياط والمعاملات يرتبط بالدخل $ML = L (y)$

3- الطلب على النقد للمضاربات

فضله كينز عن الدافعين السابقين لما له من تأثير على الأفراد للاحتفاظ بالنقود وأطلق عليه تعبير تفضيل السيولة وهو يعني الاحتفاظ بالنقد للاستفادة من فروق الأسعار، وتحقيق الربح أو تفادي الخسارة، بسبب ما يحدث من تطورات في الحياة الاقتصادية وخاصة في سوق الفائدة. فعندما يتوقع مستثمر أن السند سوف يؤدي إلى خسارة في رأس المال يفوق إجمالي الفوائد فإنه سوف يؤثر (يفضل) عدم الاستثمار ويفضل حياة النقد لأن مردود السندات سلبيا. وإن كانت الخسارة المحتملة تساوي الربح المتوقع فإن المستثمر سوف لن يكثرث سواء حاز السندات أو النقد. أما إذا كان الدخل المتوقع يفوق الخسارة المتوقعة فإن المستثمر يقدم بالتأكيد على شراء السندات إذن فالاحتفاظ بالسيولة أو التخلي عنها يرتبط بالعلاقة بين معدل الفائدة الجاري ومعدل الفائدة المتوقع خلال الفترة التي سيحصل فيها الاحتفاظ بالسند.



مثلا السند له قيمتان: القيمة الاسمية التي يصدر بها وهي ثابتة حتى النصفية. والقيمة النقدية الجارية (القيمة السوقية للسند) وتتناسب هذه القيمة تناسباً عكسياً مع سعر الفائدة الجاري في السوق.

ويمكننا توضيح العلاقة العكسية بين سعر الفائدة الجاري والقيمة الجارية للسند من خلال العلاقة.

$$\frac{ج = ك \times س}{ن}$$

$$\frac{\text{القيمة الاسمية للسند} \times \text{سعر الفائدة للسند}}{\text{سعر الفائدة الجاري في الأسواق}} = \text{القيمة السوقية الجارية للسند}$$